



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

# بعد قرارات 25 يوليو في تونس الإسلاموية والدولة

الكتاب 179 نوفمبر (تشرين الثاني) 2021

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث



**حدث 25 يوليو (تموز) في تونس: الطبيعة والأفاق**

|    |   |
|----|---|
| 13 | <b>محمد الحداد</b>                                  |
| 14 | أولاً: انتفاضة أم ثورة؟                             |
| 19 | ثانياً: عشر سنوات من إنتاج الغشل الاجتماعي والتنمية |
| 21 | ثالثاً: هل تتجح مناورة الغنوشي مجدداً؟              |
| 23 | رابعاً: لعبة الشطرنج المعقدة                        |
| 30 | خامساً: معركة النهضة والرئيس                        |
| 34 | سادساً: المسار الثالث؟                              |
| 37 | الخاتمة   |

**إخوان تونس: نهاية التوافق السياسي وفتح ملفات المحاسبة**

|    |   |
|----|---|
| 39 | <b>منذر بالضيافي</b>  |
| 40 | أولاً: ربيع الإخوان.. «التمكين» بدل «الإدماج»                   |
| 44 | ثانياً: النظام والإخوان.. حرب باردة وتوازن الضعف                |
| 48 | ثالثاً: «إخوان تونس» والسلطة: نهاية «التوافق» / الإدماج السياسي |
| 54 | رابعاً: في مواجهة العزلة.. «النهضة» تلجأ إلى المناورة السياسية  |
| 58 | خامساً: إسلاميو تونس: الإدماج الصعب والمواجهة المؤجلة           |
| 60 | الخاتمة   |

**خارج الجماعة: دراسة في ظاهرة المنشقين عن حركة «النهضة»**

|    |   |
|----|---|
| 63 | <b>منتصر حمادة</b>  |
| 64 | أولاً: العام والخاص في ظاهرة انشقاقات حركة «النهضة»                   |
|    | ثانياً: أنماط الانشقاقات التنظيمية:                                   |
| 68 | من «الاتجاه الإسلامي» إلى حركة «النهضة»                               |
| 76 | ثالثاً: مفاتيح الانشقاقات: من «الإسلاميين التقدميين» إلى «وزراء 2021» |
| 82 | رابعاً: استشراف معالم مرحلة ما بعد الانشقاق عن المشروع                |

**مشروع تمكين حركة النهضة في تونس (1969 – 2021):**

**الأهداف والتعثر**

|     |   |
|-----|---|
| 91  | <b>أحمد نظيف</b>  |
| 92  | أولاً: التمكين: المشروع الاستراتيجي للإخوان                 |
| 96  | ثانياً: تحولات مشروع التمكين الإسلامي في تونس (1969 – 1991) |
| 101 | ثالثاً: مشروع التمكين داخل الحولة (2011 – 2020)             |
| 106 | رابعاً: هل فشل مشروع التمكين؟                               |
| 108 | الخاتمة   |

رئيس المركز  
تركي بن عبدالله الدخيل

**هيئة تحرير الكتاب:**

د. رشيد الخيون

أ.د. محمد الحداد

عمر البشير الترابي

د. ريتا فرج

إبراهيم أمين نمر

فهد الشقيران

**الموقع على الإنترنت:**

www.almesbar.net

**المراسلات البريدية:**

ص.ب: 333577

دبي.

الإمارات العربية المتحدة

**للاشتراك**

هاتف: +971 4 380 4774

فاكس: +971 4 380 5977

**بريد إلكتروني:**

info@almesbar.net

## حركة النهضة والإيرباك بين الحزب والجماعة

|     |   |
|-----|---|
| 111 | <b>أسامة سليم</b>   |
| 112 | أولاً: حركة إسلاموية تمارس الشعبوية                         |
| 116 | ثانياً: الثمانينيات: من الجوامع إلى الشوارع                 |
| 119 | ثالثاً: النهضة والازدواجية: وجهان لعملة واحدة (2011 – 2021) |
| 124 | الخاتمة   |

## حلفاء حركة النهضة وحدث 25 يوليو (تموز): المواقف والدلالات

|     |  |
|-----|--|
| 127 | <b>ضو الصغير</b>   |
| 128 | أولاً: حركة النهضة بين الأخوة والتونس                        |
| 136 | ثانياً: حدث 25 يوليو (تموز) 2021 وردود فعل داعمي الإخوان     |
| 144 | ثالثاً: بين التصعيد والمهادنة                                |
| 148 | رابعاً: مستقبل العلاقات بين حركة النهضة والداعمين الإقليميين |
| 150 | الخاتمة  |

## مستقبل حركة النهضة بعد حدث 25 يوليو (تموز) 2021

|     |  |
|-----|--|
| 153 | <b>عبدالجليل معالي</b>                             |
| 156 | أولاً: أعطاب حركة النهضة                           |
| 156 | 1- عطب الأروقة الداخلية وأزمة الديمقراطية الداخلية |
| 161 | 2- العطب الفكري                                    |
| 165 | 3- العطب الأخلاقي أو القطيعة مع الجماهير           |
| 168 | ثانياً: مستقبل حركة النهضة بعد 25 يوليو (تموز)     |
| 168 | 1- سيناريو الانقسام                                |
| 170 | 2- سيناريو عملية الترميم: إبعاد الغنوشي            |
| 171 | 3- سيناريو الضمور                                  |
| 172 | 4- سيناريو الحل                                    |
| 173 | 5- سيناريو الاستفادة من لحظة 25 يوليو (تموز)       |
| 174 | الخاتمة  |

## مصير راشد الغنوشي بعد أن رسم مصائر رفاقه

|     |  |
|-----|--|
| 179 | <b>هادي يحمّد</b>                      |
| 181 | أولاً: «وحدة الصف» والأحادية الإسلامية |
| 184 | ثالثاً: التصفيات الداخلية              |
| 190 | رابعاً: ازدواجية «الأستاذ» و«الشيخ»    |
| 196 | الخاتمة                                |

## الضدام بين حركة النهضة والنخب والدولة والمجتمع

|     |  |
|-----|--|
| 201 | <b>محمد بالطيب</b>                                       |
| 204 | أولاً: تاريخ طويل من الضدام مع النخب والمجتمع            |
| 204 | 1- التأسيس على قاعدة الرّفص للمجتمع والنّخبة             |
| 208 | 2- من التسعينيات حتى الثّورة: المصالحة والمواجهة والأزمة |
| 212 | ثانياً: الثّورة: مرحلة الحكم والضدام وفشل التّمكين       |
| 212 | 1- من الأزمة إلى الحكم                                   |
| 217 | 2- من الحكم إلى الغرلة                                   |
| 218 | الخاتمة  |

## ما بعد انشقاقات النهضة: هل يصح الحديث عن نهاية الإسلاموية؟

|     |  |
|-----|--|
| 223 | <b>نادر الحَمَامِي</b>                                     |
| 226 | أولاً: في اتجاهات القول بنهاية الإسلام السياسي             |
| 234 | ثانياً: قراءة في بيان استقالة (113) قيادياً في حركة النهضة |
| 244 | الخاتمة  |

## صورة حركة النهضة في تقارير الهيئات الرقابية الرسمية التونسية

|     |  |
|-----|--|
| 247 | <b>منيرة رزقي</b>  |
| 248 | أولاً: الهيئات الدستورية والرقابية: لمحة موجزة             |
| 249 | ثانياً: كيف تجلت صورة حركة النهضة في تقرير محكمة المحاسبات |
| 258 | ثالثاً: صورة النهضة في تقارير هيئة الاتصال السمعي البصري   |
| 261 | رابعاً: هيئة مكافحة الفساد والتعاطي مع حركة النهضة         |
| 262 | الخاتمة  |

|     |                            |
|-----|----------------------------|
| 265 | <b>ذاكرة الكتاب</b>        |
| 275 | <b>ببليوغرافيا</b>         |
| 283 | <b>المشاركون في الكتاب</b> |

## تقديم

يتناول كتاب مركز المسبار للدراسات والبحوث «بعد قرارات 25 يوليو في تونس: الإسلاموية والدولة» (الكتاب التاسع والسبعون بعد المئة، نوفمبر (تشرين الثاني) 2021)، مسارات الحكم في تونس، منذ عام 2011 حتى أواسط عام 2021، تاريخ حل البرلمان التونسي، وتقليص نفوذ «إخوان تونس» بعد عشرية، ختمها فخامة الرئيس قيس سعيد، بقرارات يوم 25 يوليو (تموز) 2021، التصحيحية التي جاءت على إثر تظاهرات حانقة طالبت بتنحي الحكومة وحل البرلمان. بالقدر الذي أزاحت فيه القرارات حركة النهضة؛ فإنها طرحت أسئلة حول مستقبلها، وبعد تنامي الخلافات، والمناورات داخلها؛ تجمعت أسئلة متشابهة عن ظاهرة سقوط الإخوان، وخروج الشعوب ضد كل طبقات الحركات الإخوانية والإسلاموية، فبعد سقوطها من الحكم في مصر، والسودان، هل يعني انهيار أغلب أعمدتها في تونس نهاية تجربة الإسلام السياسي في الحكم بالدول العربية؟ هل أثبت الإسلامويون مرة أخرى أنهم غير قادرين على إدارة الدولة؟ وهل هذه النهاية، تقتضي استئناف مشاريع بديلة، أم إنها ستؤدي كما المعتاد إلى تحوّر، وتحايل على الواقع؟

يأتي هذا الكتاب الشهري الجديد تنمة لإصدارين سابقين نشرهما مركز المسبار بين عامي 2011 و2012، الأول: «الخارطة التونسية بعد الثورة: النهضة وأخواتها»، والثاني: «الخارطة التونسية بعد الثورة: السلفيون التقدميون، الشيعة».

شارك في الكتاب باحثون وأكاديميون ومفكرون متخصصون في الشأن التونسي والحركات الإسلاموية. سعت الدراسات إلى مناقشة وتحليل تداعيات القرارات الرئاسية على حركة النهضة ضمن مقاربات عدة، فإلى جانب المقاربة التاريخية، التي ساعدت على فهم تشكل الإسلاموية التونسية والالتباس المرافق لمراحل التأسيس، والفصام الأيديولوجي بين الدعوي والسياسي، والعزلة عن المجتمع ومعاداة التحديث؛ أبانت المقاربة النقدية، المخاطر المترتبة على سعي «إخوان تونس»

إلى أخونة المجتمع وفرض قوالب اجتماعية متطرفة وأدوات تمكين ونفوذ تهدد، ليس البنى الاجتماعية فحسب، وإنما مقدرات الدولة وهويتها الحداثية.

شكل عام 2011 تحولاً مفصلياً للحركة الإسلامية في تونس، فبعد سقوط نظام زين العابدين بن علي (1987-2011)، تمكن الإسلامويون التونسيون من الوصول إلى السلطة، واستغلوا وجودهم فيها لتحقيق مشروع التمكين الإخواني، وبناء طبقات تمويل خارجية، فدخلوا في صراعات حادة مع الأحزاب السياسية المعارضة لهم، واتهموا بأنهم تفاضوا عن تنظيمات إرهابية وأفراد شاركوا في بؤر التوتر في سوريا وليبيا. تولت الحركة آنذاك دعوى الفصل بين السياسي والدعوي، فطار الإسلامويون بشعارات مؤتمرات الحركة في 2016، وجرى تسويقها على أنها بداية فصل الحركة العلمانية الإسلامية الأولى، وثمة مبادرات في زوايا أخرى اكتفت بمخاطبة العالم على مستوى الشعارات، إلا أنها فشلت على المستوى الخدمي، والإطار الفكري الجاد في إيجاد خارطة طريق داخلية، فتعقدت الأزمات المتوالية.

وفي سبيل فهم أعمق لحدث 25 يوليو (تموز) في تونس، الذي ترك تأثيره الأقوى على حركة النهضة، كان لا بد من طرح سلسلة الأحداث السياسية الأخرى المواكبة في موازاة مخاطر التمكين الإخواني، وهذا ما عرضته دراسات في الكتاب، ركزت أيضاً على ظاهرة الانشقاقات الجماعية داخل حركة النهضة، وشكاوى «الإخوة» من تسلط الزعيم وسيطرته على مركزية القرار داخلها بعد أن ثبت امتلاكها جهازاً سرياً، مهدداً لأمن المجتمع والدولة.

بعد أن توالى الاستقالات بإعلان (113) عضواً استقالتهم، في 25 سبتمبر (أيلول) 2021، والتحق بهم (18) عضواً في اليوم التالي، ليصل العدد الإجمالي إلى (131) عضواً؛ استشرفت دراسة في الكتاب معالم مرحلة ما بعد الانشقاق على المشروع ضمن سيناريوهات عدة، وخلصت إلى أن الوجه الآخر لهذه الانشقاقات، يكمن في نقد مقولة صلابة الحركات الإسلامية وهيكلتها القوية. في حين أن الوقائع في الحالة الإخوانية وسواها أكدت عكس ذلك، وهذه المسألة من المسائل المسكوت عنها كلياً في خطاب الإسلامية وقواها الداعمة؛ لأن الخوض فيها، حتى لو كان

خوضاً عابراً أو خوضاً مفصلاً، يُسلط الضوء على نسبة المشروع الإخواني، وكونه لا يمثل إلا نفسه، ومنه نسبة أدبيات «الجاهلية» و«الحاكمية» و«المفاصلة الشعورية» ومجمل المفاهيم الإسلامية التي ساهمت في تزييف وعي قيادات وأتباع الإسلامية.

مر مشروع التمكين الإخواني النهضوي (2011-2021) داخل الدولة التونسية والمجتمع، بمراحل؛ فحركة النهضة، لم تحافظ على النسق نفسه من جهود التمكين طيلة عشر سنوات من وجودها في السلطة، لذلك قسمت دراسة في الكتاب هذه الحقبة إلى مرحلتين، باختلاف طبيعة أساليب التمكين المعتمدة وأهدافها، المرحلة الأولى (2011-2013): أطلقت عليها تسمية «الدخول بقوة»؛ ذلك أن حركة النهضة حازت خلال الاستحقاق الانتخابي الأول بعد ثورة يناير (كانون الثاني) 2011 على العدد الأكبر من مقاعد المجلس التأسيسي، الذي وضع الأسس الدستورية للدولة الجديدة، ووجدت نفسها الحزب الأكبر سياسياً وشعبياً، فعمدت إلى الدخول بقوة في استئناف مشروع التمكين. أما المرحلة الثانية (2014-2021): خلفت مرحلة «الدخول القوي» للإخوان في مشروع التمكين حالة من الاستعصاء الاجتماعي والسياسي في البلاد، ذلك أن جبهة عريضة من معارضيهم قد تشكلت وأحدثت توازناً قوياً غير مسبوق في مواجهة التنظيم الإسلامي، وترافق ذلك بعد سقوط حكم الجماعة في مصر، وبروز مزاج إقليمي ودولي معارض بشدة لتمدد الإسلاميين في المنطقة.

تطرقت دراسة في الكتاب إلى مستقبل حركة النهضة بعد القرارات الرئاسية ومصير زعيمها الذي رسم مصائر رفاقه من خلال التصفيات الداخلية وازدواجية المعايير واستبدادية القرار، كما ناقشت دراسة أخرى إشكالية أساسية، غالباً ما تتم استعادتها، بعد سقوط أي مشروع إخواني أو تعثره، مفادها: هل يمكن الحديث عن نهاية الإسلام السياسي وحقبة ما بعد الإسلامية؟ تجزم الدراسة بأنه «لا سبيل إلى الحديث عن نهايته بشكل تامّ إلا في مستوى وصوله إلى مركز السلطة والحكم، أما أيديولوجياً واجتماعياً فلا يمكن الحديث عن ذلك أبداً، وأقصى ما يمكن الطموح إليه هو عدم تبوّئه المركز ليبقى هامشياً، كما هو الوضع مع كلّ التيارات العنيفة والمغلقة في المجتمعات الديمقراطية». إلى هذه الخلاصة - التي نأخذها بحذر- يمكن أن يضاف أن تاريخ الحركات الإسلامية الإخوانية يُعلمنا أنها تملك القدرة الذاتية

والتنظيمية على رصّ الصفوف وإعادة بناء هياكلها والعودة إلى الساحات وخوض الانتخابات، وسيكون من التهور الأخذ بمقولة «ما بعد الإسلاموية» أو نهاية الإسلام السياسي، التي يأخذها من تجذّبهم الشعارات، على أنها منهج متفائل مشرق!

في الختام، يتوجه مركز المسبار بالشكر لكل الباحثين المشاركين في الكتاب، ويخص بالذكر المفكر التونسي وعضو هيئة التحرير محمد الحدّاد وشريكه ومنسق العدد أحمد نظيف، ونأمل أن ترضيكم ثمرة جهودهما وفريق العمل.

**رئيس التحرير**

**عمر البشير الترابي**

نوفمبر (تشرين الثاني) 2021



# حدث 25 يوليو (تموز) في تونس: الطبيعة والآفاق

محمد الحدّاد(\*)

لا يمكن أن نفهم حدث 25 يوليو (تموز) 2021 في تونس دون أن نفهم موقعه في سلسلة الأحداث التي توالى منذ الإطاحة بزين العابدين بن علي في بداية سنة 2011، فهو ليس إلا جزءاً من كل، وحلقة في مسار طويل مترابط ببعضه البعض، لا تدرك طبيعته إلا بفهم العلاقة بين أجزائه. وكثيراً ما يقع التهرّب من طرح السؤال عن طبيعة هذه الأحداث، في أية خانة من المفاهيم ينبغي إدراجها؟

(\*) أكاديمي وباحث تونسي، أستاذ كرسي اليونسكو للأديان المقارنة (تونس).

إنّ ما حصل في تونس، وفي غيرها من البلدان العربية، لم يكن ثورة ولا يمكن أن يدرس على هذا الأساس. وإنما كان حركة احتجاجية واسعة، بالضبط من صنف ما دعي بثورة الخبز سنة 1984<sup>(1)</sup>، سوى أنّ حدث سنة 1984 حصل في ظلّ دولة لم تبلغ بعد درجة الانهيار، بينما حصل حدث 17 ديسمبر (كانون الأول) - 14 يناير (كانون الثاني) 2010-2011<sup>(2)</sup> في ظلّ دولة بلغت أقصى درجات الضعف وفقدت كلّ هوامش المناورة، يحكمها رئيس فاقد للكاريزما. ففي حين قلب بورقيبة الوضع رأساً على عقب بخطابه الشهير الذي ألقاه بعد ثورة الخبز، فأعاد الهدوء إلى كلّ ربوع البلاد، فإنّ خطاب بن علي الذي أعدّه له حكيم القروي كان كارثياً، زاد من تأجيج الغضب الشعبي والإصرار على تنحيته من الحكم، وهو مطلب لم يكن مطروحاً في البداية، إذ كانت الشعارات موجهة أساساً ضدّ زوجته وأصحابه.

## أولاً: انتفاضة أم ثورة؟

من المهم إدراك الاختلاف بين الانتفاضة والثورة. **تختلف الانتفاضة الاجتماعية عن الثورة بطابعها المطلي، فهي لا تطرح فلسفة جديدة للحكم، وإنما تطالب من الحكم تحقيق مطالب معينة.** حدث 17 ديسمبر (كانون الأول) كان مطالبة بتوفير العمل للعاطلين وضمان التنمية للجهات المحرومة. وحدث 14 يناير (كانون الثاني) كان مطالبة بالحرية والانعقاد من الحكم الفردي. تحقّق المطلب الثاني، وهو مطلب سياسي أساساً، ولم يتحقّق شيء من الأول، أي المطلب الاجتماعي. بل أصبح السياسي حائلاً دون تلبية المطلب الاجتماعي، لذلك

(1) أطلقت عبارة «ثورة الخبز» على انتفاضة حصلت في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة سنة 1984، على خلفية الترفيع في أسعار الخبز، وانطلقت من الجنوب لتبلغ العاصمة، مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الجيش وإعلان حالة الطوارئ، وتسببت في مئات من القتلى والجرحى وأضرار مادية كبيرة. وأمام عجز الحكومة عن السيطرة على الوضع، توجه بورقيبة وهو في حالة مرض وفي سن متقدمة، بخطاب إلى الشعب أعلن خلاله التراجع عن قرار زيادة الأسعار واستعمل فيه أسلوباً خطيبياً مؤثراً، بما جعل الاحتجاجات تتوقف فوراً. وقد كشفت تلك الأحداث عن التصدّع داخل الحزب الحاكم وأجهزة الدولة، بسبب تناقض المقرّبين من بورقيبة على خلافته ظلماً منهم أن وفاته قريبة.

(2) تعيش تونس جدلاً حاداً حول التاريخ الذي ينبغي الاحتفاظ به تاريخاً «لثورة»، لا سيما بعد أن أقدم الرئيس قيس سعيد على إصدار أمر رئاسي يقضي بتحيده يوم 17 ديسمبر (كانون الأول) (حادثة احتراق البوعزيزي) بعد أن كان التاريخ المعتمد إلى حدّ الآن يوم 14 يناير (كانون الثاني) (تاريخ هروب بن علي). **ونستعمل هنا عبارة «حدث 17 ديسمبر (كانون الأول) / 14 يناير (كانون الثاني) لتفادي الدخول في هذا الجدل الذي يفقد معناه إذا اعتبرنا أن ما حصل لم يكن ثورة من الأصل.**

أصبح 14 يناير (كانون الثاني) نقيض 17 ديسمبر (كانون الأول)، مع أنهما في الأصل متكاملان. إلا أن هذا التناقض أصبح أمراً واقعاً بحكم شعور جمهور حراك 17 ديسمبر (كانون الأول) بأن حراكهم اختطف منهم لتحقيق مكاسب لم ينتفعوا منها بشيء. وعلى سبيل المثال، منذ السنوات الأولى، أصبح شبه مستحيل على السلطات الرسمية أن تحتفل بذكرى الثورة في معقلها، أي في مدينة سيدي بوزيد، إذ يرمى المسؤولون بالحجارة والطماطم تعبيراً عن السخط الشعبي للذين يعتبرون أنفسهم الأصحاب الحقيقيين لما سمي ثورة.

كان واضحاً منذ سنوات عديدة أن «الثورة» قد فشلت، كما هو الشأن في مجمل بلدان عربية. من المسلم به علمياً، عندما تتكرر ظاهرة بعينها في أكثر من سياق، يُبحث عن أسبابها في العوامل المشتركة بين هذه السياقات. تختلف مسارات الأحداث وطبيعة السياقات اختلافاً كبيراً بين بلدان «الثورات» العربية، ولا يوجد من مشترك بينها إلا عامل واحد، وهو استيلاء الإخوان المسلمين، بحكم مخططات إقليمية ودولية معقدة، على هذه الحركات الاحتجاجية وتحويلها من مطالب اجتماعية إلى قضايا توظف الدين لتحقيق مشاريع هيمنة إقليمية ودولية. ولذلك فشلت «الثورة». أي فشلت انتفاضة اجتماعية في أن تتطور إلى ثورة حقيقية. لأن كل الثورات تبدأ بانتفاضات شعبية. لكن الثورة الحقيقية هي التي تتطور فيها الانتفاضة: من المطالبة إلى التغيير النوعي في الأنظمة الثلاثة المؤسسة لكل مجتمع: الاقتصاد والسياسة والثقافة.

على سبيل المثال، الانتقال النوعي في الاقتصاد هو تحريره. فطالما ظل الاقتصاد تحت سيطرة الدولة، فإنه يظل تحت سيطرة القوى التي تتحكم في دواليبها. وعندما تتضخم أدوار الدولة، يتضخم معها الجهاز البيروقراطي بما يجعلها تصبح ذلك الغول أو التين الذي تحدّث عنه الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبس (Thomas Hobbes). لذلك تصبح الحرية في وضع هش، إذ يمكن أن تسلب بسهولة في أي وقت بفضل ذلك الجهاز البيروقراطي المتضخم والمتحكم في كل شيء، أي إنها تظل رهينة الإرادة الشخصية للحاكم. وسيطرة الدولة على الاقتصاد لا تعني بالضرورة سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية، ولكن سيطرتها على الحركة الاقتصادية

ذاتها عبر آليات معقدة مثل: الرخص، والتمويل، والحيث في توفير البنية التحتية. ثم إن الدولة عندما تسيطر على الاقتصاد فإنها تصبح هدفاً لكل الأطماع، الداخلية والخارجية، فكل من يريد تحقيق فائدة يبحث عن طرق للسيطرة على دواليب الدولة.

أما إذا تقلص حضور الدولة فإنه يسمح بالحرية الاقتصادية ويحوّل المطالبة إلى مبادرة، ويصبح كل مواطن مسؤولاً بدل أن يكون مواطناً خاضعاً وخانعاً. ويترتب على ذلك توسع مفهوم الحرية الشخصية، لأن المواطن إذا شعر بأنه مسؤول عن خياراته السياسية والاقتصادية، فإنه سيعتبر أيضاً مسؤولاً عن خياراته العقائدية، وبذلك تتحقق حرية الضمير الفردي. لذلك، وعلى عكس ما يظن اليساريون، لا تنجح الثورة بتضخيم دور الدولة بل بتقليصه، كي تتحرر المبادرة الفردية. وما حصل في تونس هو العكس: تضخم المطالبة أدى إلى ارتفاع مهول في نفقات الدولة، بما جعلها أكثر ارتهاً لأصحاب الاحتكارات، وللبنوك المحلية والأجنبية، تقتصر منها لتسديد جزء من المطالبة، وتحوّل الجزء الآخر للفساد السياسي. أصبحت مرتهنة في آن واحد للعائلات الاحتكارية والأحزاب السياسية المصلحية. وزادت إلى تبعيتها الداخلية تبعيتها إلى الخارج. فالنتيجة أن الدولة لم تثور في بنيتها، بل ما حصل هو فقط انتقال السيطرة عليها من مجموعة من المنتفعين إلى مجموعة أخرى، وتجسيد هذه السيطرة بالآليات ذاتها التي كانت سائدة، وفي مقدمتها الفساد. كل ذلك مع استفحال الوضع الرديء الذي كان سبباً في الانتفاضة الاجتماعية بدل التقليل منه: ارتفعت نسب البطالة والفقر والمجاعة والتضخم والدين العمومي والخاص، والانقطاع عن الدراسة والمستوى العام للتعليم، وحالات الموت بسبب نقص الرعاية الصحية، بدل أن تتراجع وتنخفض. على سبيل المثال، تجاوزت نسبة الفقر (سنة 2021) (15%)، ونسبة الفقر المدقع (7%)، وأصبحت البطالة في حدود (18%)<sup>(3)</sup>، وهو رقم منقوص باعتبار أنه يحتسب حسب طالبي العمل وليس العاطلين عنه، أي إنه يحتسب الذين يتولون ترسيم أنفسهم في مراكز الدولة بصفة العاطلين عن العمل، وعلماً أن الناس

(3) العيش بأقل من 5 دنائير في اليوم، خريطة الفقر بالبلاد التونسية، موقع (انكفاضة)، على الرابط الآتي: <https://inkyfada.com/ar/2021/09/17/خريطة-الفقر-البلاد-التونسية/>

في الأحياء الشعبية والأوساط التي تغلب فيها الأمية والأوساط الريفية المنعزلة، فضلاً عن الكثير من النساء اللاتي لا تعملن، هم جميعاً لا يتولون ترسيم أنفسهم في القوائم الحكومية للعاطلين. كما أنّ هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار الذين يعملون عملاً متقطعاً أو ينالون أجوراً زهيدة عن عملهم، لا تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم. ثم إنّ نسب العاطلين عن العمل تختلف حسب الجهات، والمفارقة أنها تبلغ معدلات قصوى في الجهات التي شهدت انطلاق الاحتجاجات، حيث تتراوح بين (20-30%) في المناطق الداخلية. أما غلاء المعيشة، في كل الجهات دون استثناء، وفي كلّ المواد والخدمات، فما فتى يرتفع بنسب تضخم لم تقل في مدة عشر سنوات عن (5%) سنوياً، وهو ارتفاع كبير يجعل الناس يعيشون في مستوى عيش أدنى مما كانوا عليه قبل عشر سنوات. وقد تقلصت الطبقة الوسطى التي كانت عماد الدولة وضمانة استقرارها، من (70%) قبل «الثورة» إلى أقل من (50%) حالياً<sup>(4)</sup>. ويعود هذا الوضع إلى أسباب عديدة من أهمها تراجع قيمة العملة المحلية (الدينار)، مقابل العملات الأجنبية، في بلد يستورد جزءاً كبيراً من الحاجيات الحياتية الضرورية، إضافة إلى ارتفاع الاستيراد مقابل تقلص الصادرات. فالاستيراد، من تركيا خاصة، يشمل العديد من البضائع التي لا فائدة منها ولا حاجة إليها، لكن لا تتجرأ أية حكومة على مراجعة معاهدة التبادل الحرّ التي كانت تونس قد صادقت عليها في ظروف اقتصادية مختلفة تماماً.

مقابل ذلك، تحققت الحرية لجزء صغير من المجتمع (رجال السياسة، الإعلاميون، المثقفون، المدوّنون) وهذا أمر لا يمكن التهوين من شأنه أو المجادلة في أنه، في ذاته، إيجابي ومحمود ومن الضروري المحافظة عليه. لكن بالنسبة للجياع والعاطلين عن العمل، لا تمثل حرية الانتخاب أو التعبير مكسباً مهماً، ولا طبعاً حرية الضمير. بل إنّ المشهد السياسي العام وُلد نقمة كبيرة لدى الطبقات الشعبية. فالسياسيون يتحاورون يومياً دون نتيجة، ويتشاجرون بالأيدي والكراسي في مجلس

(4) قارن بـ:

Carte de la pauvreté en Tunisie, l'Institut National de la Statistique, Banque Mondiale, 2020: [http://ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Carte%20de%20la%20pauvrete%3%A9%20en%20Tunisie\\_final\\_0.pdf](http://ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Carte%20de%20la%20pauvrete%3%A9%20en%20Tunisie_final_0.pdf)

نواب الشعب، ويعتدي أحدهم على زميله بالضرب المبرح دون أن يوقف رئيس المجلس الأعمال (أعمال المجلس تنقل على المباشر يوميا في قناة تلفزيونية حكومية)، عدا عن صدور قوانين لا معنى لها ولا حاجة إليها، يبقى أغلبها في الرفوف دون تطبيق، مقابل تعطيل مشاريع قوانين حيوية، بسبب غلبة مراكز القوى (اللوبيات) وتحكمها في العملية التشريعية، عبر تمويل الأحزاب.

كان إطلاق مبادرة «نداء تونس» (المبادرة وليس الحزب)، من قبل الباجي قائد السبسي البديل الوحيد الواقعي لفضّل الثورة. تمثلت هذه المبادرة في تجديد العقد البورقيبي في البناء الوطني، واستعادة منهجيته في بناء وحدة وطنية جديدة تجمع بين الدولة واتحاد الشغل واتحاد الأعراف<sup>(5)</sup>، مع تطعيم البورقيبية بشحنة ديمقراطية، تضيف إلى هذا الوفاق الوطني الأحزاب الكبرى المعترف بها بعد الثورة<sup>(6)</sup>. هذا كان المشروع الوحيد الواقعي، وليس من الصدفة أن يصدر من الباجي قائد السبسي؛ لأنه كان السياسي الوحيد -تقريباً- الذي لم يدع أنه شارك في الثورة، فهو كان يفهم جيداً، بحسه السياسي وتجربته الطويلة، أنها لم تكن ثورة. لكن مشروعه، مشروع البورقيبية الجديدة، كان يحمل بذور الفشل بحكم سنه المتقدمة التي لا تسمح له بقيادة المشروع، وبحكم وجود الإسلام السياسي أمامه، وهو معطى جديد لم تسعفه تجربته السياسية في تحديد طريقة التعامل معه.

**فلاسلام السياسي لا يؤمن بالدولة من الأصل، ولا يقبل فكرة اقتسام السلطة على أساس تحقيق المصلحة العامة، إنما السلطة بالنسبة إليه مجرد غنيمة ينبغي الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن.** وقد اضطر الباجي قائد السبسي، لمواجهة مناورات الإسلام السياسي وعنفه، إلى الاستنجاد بمجموعة من المغامرين الذين حولوا معه المبادرة إلى حزب.

(5) انتصر بورقيبية في معركة التحرر الوطني بفضل نجاحه في التوحيد بين حزبه والنقابة العمالية (الاتحاد العام التونسي للشغل) ومنظمات الأعراف والفلاحين والمرأة، وتواصل هذا التحالف بعد الاستقلال لبناء الدولة الوطنية، إلى أن حدثت القطيعة بين الحزب الحاكم والمنظمة العمالية مع أحداث 26 يناير (كانون الثاني) 1978، التي أوقعت مئات القتلى والجرحى وشهدت تدخل الجيش لأول مرة وفرض حالة الطوارئ.

(6) أعلن سنة 2016 عن تشكيل حكومة أطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية، بعد مسار تفاوضي أطلق عليه مسار قرطاج وجمع، بالإضافة إلى المنظمة النقابية ومنظمتي أصحاب المؤسسات والفلاحين، الأحزاب التالية: النهضة، نداء تونس، أفاق تونس، الاتحاد الوطني الحر، الحزب الجمهوري، مشروع تونس، المسار، المبادرة.

مع فشل الباجي قائد السبسي، انضاف إلى فشل الثورة الفشل في استعادة ما كان السبسي يدعو بهيبة الدولة. وظلت الأمور تسير نحو الانهيار المريع. حدث 25 يوليو (تموز) 2021 كان احتجاجاً اجتماعياً من طبيعة 17 ديسمبر (كانون الأول) - 14 يناير (كانون الثاني) 2011، يطالب بوقف هذا الانهيار لأنه انعكس على المرافق العمومية وعلى الحياة اليومية للمواطنين، ومن أبرزها انهيار مرفق الصحة («300» وفاة يومياً بسبب جائحة كورونا وعجز الدولة عن توفير الأكسجين واللقاحات، عدا الوضع المزري للصحة العامة منذ سنوات). **قيس سعيد لم يخلق هذا الاحتجاج من عدم، وإنما استجاب له وربما ساهم مساهمة نسبية في تهيئة الأرضية له. ولا يمكن لشخص ما، ولو كان رئيس دولة (محدود الصلاحيات) أن يخلق حدثاً اجتماعياً، هذه قاعدة سوسيولوجية عامة.**

## ثانياً: عشر سنوات من إنتاج الفشل الاجتماعي والتنمية

يمكن موضوعياً تقسيم **العشرية** التي عاشتها تونس منذ حدث 17 ديسمبر (كانون الأول) / 14 يناير (كانون الثاني) إلى 25 يوليو (تموز) إلى مرحلتين: مرحلة انتقالية من 2011 إلى 2014 تميزت بالانهيار الاقتصادي والأمني مقابل ما شبّه على أنه نجاح سياسي تمثل في صياغة دستور 2014، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية. ثم مرحلة تجريبية كان يفترض خلالها تطبيق الدستور في ظل المنظومة السياسية الجديدة. لكن في الحقيقة لم تطبق هذه المنظومة منه شيئاً يذكر. وقد انتهت بحدث 25 يوليو (تموز) الذي مثل إعلان نهايتها.

المحصلة أن الدستور الذي توقف اقتصاد البلاد ثلاث سنوات بسببه، وتضرر أمنها ضرراً بالغاً من أجل صياغته، لم يحترم منه لا نصه ولا روحه، فذهبت الجهود والتضحيات سدى. لم يقع تنصيب المحكمة الدستورية، ولا كان رئيس الحكومة الشخصية المحورية التي تقود البلاد ويحاسبها الشعب عبر الانتخابات، ولا وقع الالتزام بالفصل السادس منه الذي يلزم الدولة بـ«نشر قيم الاعتدال والتسامح (...) ومنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف»، ولا الفصل الثامن

الذي يتحدث عن «الشباب قوّة فاعلة في بناء الوطن»، ولا الفصل العاشر الذي يقول: «تحرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي (...) وتعمل على منع الفساد»، ولا الفصل الثاني عشر الذي ينص على ما يلي: «تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات» ولا الفصل الثلاثين: «الصحة حقّ لكل إنسان» أو التاسع بعد الثلاثين: «تسعى (الدولة) إلى توفير الإمكانات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين»، أو الأربعين: «العمل حقّ لكل مواطن ومواطنة» بل أصبحت الأساسيات معدومة، على غرار الماء الصالح للشرب في العديد من المناطق، بالرغم من أنّ الفصل (44) ينص على أنّ «الحق في الماء مضمون»، ومثل رفع الفضلات في المدن (يرد في الفصل «45»: «تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة»). فإذا كان هناك انقلاب على الدستور، فإنه لم يحصل يوم 25 يوليو (تموز)، بل يوم تحولت المنظومة السياسية والإعلامية برمتها إلى آلة لتنظيم الانتخابات وتوزيع المغانم، ولم تطبق شيئاً من نصّ الدستور ولا روحه.

وعلى الرغم من أنّ حدث 25 يوليو (تموز) كان بمثابة الصاعقة على حركة النهضة، فلم يكن يخطر لها على بال أنها ستطرد من السلطة بهذه السهولة وبين عشية وضحاها، فإنّ سياستها تعتمد في الحقيقة على محاولة الاستفادة من تداعيات هذا الحدث. فحركة النهضة هي أول من كان مدركاً مدى رداءة الوضع القائم، بما أنها المتسبب الأول فيه، وبما أنّ الجزء الأكبر من قواعدها ينتمي إلى الطبقات والجهات المحرومة، عكس كوادرها ومسؤوليها الذين استفادوا استفادة كبرى من الفساد. وقد عاشت بداخلها، قبل 25 يوليو (تموز)، مواجهة داخلية بين هؤلاء وأولئك. وهي تراهن على أنّ يترك قيس سعيد يتخبّط مدة معينة في محاولة إصلاح ما أفسده على مدى عشر سنوات، ثم تحمله مسؤولية الوضع المتردّي وتتصل من المسؤولية عنه<sup>(7)</sup>. لكن هذه المراهنة فيها مخاطرة كبرى. لأنّ قيس سعيد يعمل على إبعاد العناصر التي

(7) أصدرت حركة النهضة بيانات عديدة منذ 25 يوليو (تموز) تتدّد بقرارات الرئيس، لعلّ من أقربها وأكثرها مدعاة للسخرية بيان يحمله مسؤولية تراكم الفضلات في مدينة صفاقس بالجنوب، وهي المدينة الثانية بحسب عدد السكان، بما أنّ الكارثة البيئية قد حصلت بسبب عدم بناء محطة تطهير في عهد الحكومات السابقة التي كانت تابعة للنهضة، وباعتبار أنّ رئيس السلطة المحلية في المدينة شخصية من حركة النهضة.



زرعتها هذه الحركة على مدى السنوات العشر الأخيرة في كل مؤسسات الدولة، بما يجعلها خارج دائرة الحكم. لذلك، بالنسبة إلى حركة النهضة، ينبغي أن لا تكون فترة قيس سعيد طويلة جداً ولا قصيرة جداً. لأنها إذا طالت فسيفقده حضوره في أجهزة الحكم، وإذا كانت قصيرة جداً فلن تنسى الناس سياساته الكارثية ومسؤوليته في ما آلت إليه الأوضاع. وكان راشد الغنوشي قد قام بمخاطرة كبرى من النوع نفسه سنة 2013، عندما قبل بتخلي حركته عن السلطة لفائدة حكومة تكنوقراط، كي يعود بعد ذلك إلى الحكم بقوة، بعد أن نسي الناس قضايا الإرهاب والاعتقالات والفساد التي حصلت مع حكومتي النهضة<sup>(8)</sup>. وقد نجح في ذلك وعدت مناورته تلك من المناورات السياسية الكبرى في تاريخ تونس المعاصر، واستفاد منها كثيراً لفرض سلطته على حزبه بعد أن كانت في طريقها إلى التآكل.

### ثالثاً: هل تنجح مناورة الغنوشي مجدداً؟

لكن ليس من المؤكد أن يحالفه النجاح مجدداً. فالرئيس قيس سعيد مصرّ على أن لا يلتزم بفترة انتقالية لا محدودة ولا محددة. ولا يوجد في الفصل (80) من الدستور ما يفرض على الرئيس أن يتقيد بأية فترة زمنية. فالفصل (80) يشير إلى أنه بعد شهر من إعلان الحالة الاستثنائية «يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلاثين من أعضائه البتّ في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه». وبما أنه لا توجد محكمة دستورية فإن هذا الإجراء سيكون متعذراً ومستحيل التطبيق. وعليه، فإن رئيس الجمهورية هو وحده الذي يقرّر استمرار حالة الاستثناء مثلما قرّر وحده إعلانها بعد «استشارة» رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب (الفصل يتحدث عن استشارة ولم يحدد كفاءتها ولم يشترط موافقة من وقعت استشارتهم على قرار الرئيس).

---

(8) بعد الاغتيال السياسي الثاني الذي طال الزعيم اليساري محمد البراهمي، يوم 25 يوليو (تموز) 2013، طرحت مبادرة لتكوين حكومة تكنوقراط مؤقتة ريثما ينتهي المجلس التأسيسي من إعداد الدستور، ثم تنظم انتخابات لبرلمان يتولى اختيار الحكومة. وبالرغم من رفض أغلب قيادات النهضة لهذا المقترح، فقد قبله الغنوشي وفرضه عليهم ونجح في جعله لفائدة الحزب، مما اعتبر آنذاك مناورة ناجحة من قبله.

وعليه، يمكن أن تستمر المرحلة الانتقالية سنوات عدة، على الأقل إلى نهاية العهدة الرئاسية لقيس سعيد (تنتهي سنة 2024). في الأثناء، يمكن له أن يجد الوقت الكافي لتحقيق أهداف استراتيجية عدة. **أولها:** تطبيق «الإصلاحات» الاقتصادية التي تطالب بها المؤسسات المالية الدولية منذ سنوات، وهي تتضمن العديد من القرارات غير الشعبية مثل الحد من الدعم، وتجميد الأجور، وربما تسريح جزء من الموظفين العموميين، لكن قيس سعيد بفضل شعبيته وقربه من الطبقات الشعبية، قد ينجح في تمرير هذه القرارات. وبذلك يمكن أن يحظى برضا المؤسسات المالية الدولية ويحسن الوضع المالي العام. **وثانيها:** أن يستفيد من التنظيم المؤقت للسلطات الذي حل محل الدستور دون أن يلغيه، باعتبار البلاد في «الحالة الاستثنائية» التي يشير إليها الفصل (80)<sup>(9)</sup>.

وقد أصبح الرئيس، بمقتضى المرسوم (117)، يمسك بالسلطة التنفيذية والتشريعية في الآن ذاته، ويحكم بمراسيم رئاسية. فيمكن له، إضافة للإدارة اليومية للدولة، أن يقوم بتغيير الدستور أو تعديله بصفة جذرية، ثم عرض الدستور الجديد على استفتاء عام لتوفير الشرعية الشعبية له (علما أن الدستور السابق لسنة 2014 لم يعرض على الاستفتاء). وأهم معالم هذا الدستور الجديد قد تكون إلغاء الانتخابات التشريعية، وتنظيم انتخابات مجالس محلية تتولى -بدورها- تعيين ممثلين عنها في البرلمان. ويمكن أن تظل الأحزاب موجودة لكنها ستفقد دورها بما أن الاقتراع سيحصل على الأفراد لا على القوائم. ولا حاجة لانتخابات رئاسية سابقة لأنها، بما أن الرئيس منتخب بالاقتراع المباشر وبأكثر من (70%) من الأصوات، وتتواصل عهده إلى سنة 2024. لكن لن يكون هناك أيضاً انتخابات تشريعية سابقة لأنها، بما أن قيس سعيد لا يحتاج إلى برلمان ولا يؤمن بفكرة برلمان مركزي. بل تجرى انتخابات لمجالس محلية تحصل بعد إقرار الدستور الجديد، ومنها يعين أعضاء البرلمان القادم. ولصبغ هذه التغييرات العميقة بصبغة المشروعية، يمكن أن يعرض الدستور الجديد على الاستفتاء أو على آلية مشابهة. ويمكن أن يحصل كل ذلك قبل

(9) ارتكز قيس سعيد على الفصل (80) من الدستور الذي ينظم حالات الاستثناء، ثم أصدر بتاريخ 22 سبتمبر (أيلول) 2021 أمراً رئاسياً رقم (117) يتضمن (23) فصلاً حوّل من خلالها كل السلطات التنفيذية والتشريعية بين يديه.

نهاية العهدة الرئاسية لقيس سعيد. وستنظم مع نهاية العهدة انتخابات رئاسية على أساس الدستور الجديد الذي سيمنح الرئيس سلطات واسعة. وقد يترشح قيس سعيد لهذه الانتخابات، وقد لا يترشح معتبراً؛ أنه قد أدّى «رسالته التاريخية». بعد ذلك تبدأ المرحلة التجريبية لاختبار نظام الحكم الجديد.

## رابعاً: لعبة الشطرنج المعقدة

على المدى المباشر، لم يواجه قيس سعيد عوائق كبيرة. فالوضع قبل 25 يوليو (تموز) بلغ أقصى درجات الانهيار: مئات الموتى يومياً بسبب جائحة الكوفيد، ودولة في حالة إفلاس غير معلن تدفع استحقاقاتها المالية بفضل الهبات الخارجية وقروض من البنوك المحلية بفوائد خيالية ومدد تسديد قصيرة جداً. كان طبيعياً أن أي محاولة للتغيير ستحظى بالضرورة بترحيب شعبي، دون أن يتساءل أغلب المرشحين عن البديل المطروح ولا فرص نجاحه. فهو بالتأكيد لن يكون أسوأ مما كان. هذا الوضع دفع إلى الأمل، ووفر مهلة للرئيس لاتخاذ القرارات التي تجعل العودة لما قبل 25 يوليو (تموز) 2021 متعذرة. وهو وضع ردع أيضاً كل محاولة للتمرد.

ثم إن الإدارة التونسية محايدة وتواصل العمل مهما كانت التغييرات السياسية في البلاد. والجيش ليست له أطماع في السلطة، وهو المؤسسة الوحيدة التي ظلت متماسكة في السنوات العشر الماضية، ومساندتها لقيس سعيد عنصر حاسم. وبما أن الجيش التونسي ليس له طموحات في السلطة، فإنه سيكتفي بالمشاهدة، ولن ينافس سعيد في الحكم أو يسعى لتعزيز نفوذه في البلاد أو يصبح قوة مهددة للرئيس.

على المدى البعيد؛ ستكون عناصر كثيرة محددة في النجاح أو الفشل. وبقدر ما تطول المدة، فإن هذه العناصر ستلقي بثقل أكبر على المشهد العام، وتضاعف في الضغط على الرئيس. وهذا ما يراهن عليه حزب النهضة ويأمل أن يكون في صالحه. لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار أن لعبة الشطرنج هذه لا تحصل بين لاعبين فحسب، بينه وبين الرئيس، بل ستتضمن لاعباً ثالثاً هو الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة

العمالية)، وسنتحدث عن تبعات دخوله بصفة مباشرة في هذا الصراع، وما سيحدثه ذلك من (لخطة) لحسابات النهضة.

**تتمثل أهم العوائق أمام الرئيس في نظام للحكم غير واضح، الذي يطرحه بديلاً عن نظام الحكم السابق، فهو يكتفي دائماً بالمبادئ دون التفاصيل ويطمح -على ما يبدو- إلى نظام لم يطبق -تقريباً- في أي بلد من العالم، ولا شك أن من المخاطرة إحلال نظام حكم لم يختبر في السابق. وقد ردّ قيس سعيد أن الديمقراطية التمثيلية انتهت في العالم، لكن الواقع أن كل النظم الديمقراطية ما زالت تعتمد هذا النظام بالرغم من أنه محلّ الكثير من الانتقادات من مثقفين وجمعيات مدنية. فهل ينبغي أن يُنظر خارج الغرب، إلى روسيا -مثلاً- حيث النظام ليس ديمقراطياً كما في العهد الشيوعي، لكنه أيضاً ليس ديمقراطياً على الطريقة الغربية؟**

يتمثل **العائق الثاني** في الوضع الاقتصادي الكارثي للبلاد، وقد ورثه سعيد من سابقه وليس هو المسؤول عنه، لكن من الطبيعي أن يصبح المسؤول عن إيجاد الحلول له بعد أن أمسك بكل السلطة التنفيذية والتشريعية. ويكاد يجمع الخبراء على أن لا حلّ لهذا الوضع سوى بالالتجاء مجدداً إلى المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

والحقيقة أن هاتين المؤسستين المذكورتين قد عبرتا بصفة غير مباشرة عن مساندتهما لقرارات 25 يوليو (تموز) وهذا أمر مهم. فتونس كانت تتجه نحو الإفلاس وهذا سيؤدي لسمعة هاتين المؤسستين اللتين أشرفتا -تقريباً- على الاقتصاد التونسي طوال العشرية السابقة، فضلاً عن خطر عدم استرجاعهما لديونهما من تونس. والمؤسسات المالية تريد دائماً أن تتفاوض مع طرف قوي يفي بوعوده، بينما الحكومات السابقة أخلت بوعودها وافتضح عجزها عن تنفيذ ما التزمت به. ثمة عنصر آخر مهم وهو أن المؤسسات المالية تعتبر أن الفساد في تونس يحوّل جزءاً مهماً من القروض والإعانات إلى مآرب أخرى، وهذا أمر لا تقبل به. وسعيد يمكن أن

يقود حملات حقيقية ضد الفساد لا حملات دعائية من صنف ما حصل في السابق. لكن المشكل أن هذه المؤسسات لا تتعامل مع أوضاع استثنائية، ولا يمكن أن تبرم عقود مساعدة وإقراض إلا في ظل وضع سياسي واضح ومؤسسات سياسية مكتملة (دستور، برلمان... إلخ)، وهذا ما يتطلب وقتاً، في حين أن الوضع الاقتصادي في أقصى درجات الاستعجال.

يبدو أن سعيّ اقتنع في البداية بإمكانية توفير الأموال والمساعدات من مصادر أخرى، مثل مصادرة ثروات الفاسدين وتقديم مشروع للإصلاح الجنائي، وتوفير موارد مالية ذاتية متأتية من استئناف إنتاج الفوسفات، والتسيير النزيه للمؤسسات العمومية، وتحسين مداخل الجباية. والأهم من ذلك كله الحصول فوراً على مساعدات وقروض مالية هامة من بلدان صديقة مثل فرنسا والجزائر وبعض بلدان الخليج. لكن ذلك لم يحصل لأسباب عديدة. مما اضطرّ الحكومة إلى الالتجاء مجدداً لصندوق النقد الدولي.

**من العوائق أيضاً التي يمكن تسجيلها الجوار الإقليمي. فمن الطبيعي أن يعمل المحور الإخواني في المنطقة على عرقلة حكم قيس سعيد دون أن يصطدم به مباشرة، وذلك من خلال التجييش الإعلامي. فقناة الجزيرة، وقناة الحوار وقناة المستقلة، ومواقع التواصل الاجتماعي القوية مثل «ميدل إيست أي»... إلخ، لم تفتأ في التحريض والتجييش، مقابل التزام الدول التي تمولها بالصمت. وربما تعمل هذه الدول على الإرباك الاقتصادي باعتبارها تمولّ وتشرف على مشاريع اقتصادية مهمة، ولها ودائع في البنوك التونسية يمكنها سحبها في الأوقات غير المناسبة، لكن إلى حدّ الآن تبقى هذه الفرضية من باب التهديدات ولم تتحوّل إلى التنفيذ، وربما كان ذلك المقابل الضمني لعدم المساس بأي قيادي من النهضة. فإلى حدّ الآن، وبالرغم من اعتقال العديد من الشخصيات السياسية والمالية، وحتى بعض النواب القريبين من النهضة، فإنه لم يقع التعرض إلى أي قيادي منها.**

ومع ذلك فإنّ المتوقع أنّ هذا المحور لن يقطع شعرة معاوية، ولن يدخل في صدام مباشر مع سعيد، وسيراهن على تغيير اتجاهات الرياح في المستقبل. ثم إن هذا المحور واقع -بدوره- تحت ضغط المحور الإقليمي المقابل، وهناك توازنات جديدة بدأت تظهر منذ فترة. فتركيا تسعى حثيثاً لتحسين علاقاتها مع مصر ومع المملكة العربية السعودية. وربما خففت مقاطعة قطر مقابل التزامها بالكف عن تمويل التنظيمات الإخوانية، وتميرير كل المساعدات المالية عبر القنوات الرسمية، ولهذا السبب لم يتجسد الوعد الذي بشر به حزب النهضة التونسيين بعد زيارة رئيسه إلى قطر في شهر مايو (أيار) 2021، أي المليارين اللذين وعد أن تقدمها قطر إلى تونس، بالإضافة إلى مليون جرعة ضد فيروس الكوفيد. فإما أن القطريين قد فهموا أن نهاية الغنوشي كانت قريبة، أو أنهم لم يجدوا القناة المناسبة لتقديم مساعدات بهذه الأهمية دون أن يظهروا مجدداً بمظهر الممول للأحزاب الإخوانية.

الثقل الإقليمي يتمثل أيضاً في الجوار المباشر (ليبيا). فمن المستبعد تنظيم الانتخابات الليبية في موعدها المقرر آخر سنة 2021، وعلى افتراض تنظيمها، فمن المستحيل أن تحل الأزمة الليبية حلاً نهائياً وحاسماً. وإذا كانت تجربة الانتقال السياسي في تونس معطلة فكيف ستجرح في ليبيا؟

عموماً، هناك ثلاث فرضيات: الفرضية الأولى: أن تنجح الانتخابات في إنهاء الأزمة الليبية بحصول الإخوان على أغلبية واضحة في البرلمان والحكومة، والفرضية الثانية: أن تنجح الانتخابات في إنهاء الأزمة بحصول خصومهم على الأغلبية، والفرضية الثالثة: أن لا تنظم الانتخابات أو تنظم دون أن تسفر عن أغلبية واضحة تضع حداً للأزمة. الحالة الأولى لن تكون في صالح سعيد، والثانية ستكون في صالحه طبعاً، والثالثة ستكون أيضاً في صالحه لأن تونس ستحافظ على دورها كقاعدة خلفية لكل المعاملات السياسية والاقتصادية مع ليبيا.

لكن من بين كلّ العوائق يبدو العائق الأكبر هو الموقف الأميركي. الولايات المتحدة تقوم بضمان القروض التونسية وكلمتها في صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي حاسمة، وهي التي تحرس حدود تونس مع ليبيا بأقمارها الصناعية. لا يمكن تحدي أميركا لكن يمكن تليين موقفها. وفي الحقيقة، وعلى عكس ما يقال، لم يكن الموقف الأميركي معارضاً لقيس سعيد ولا لحدث 25 يوليو (تموز)، ويكفي أن نقارن بالوضع في السودان لنرى كيف رفضت الإدارة الأميركية باستمرار وصف ما حصل في تونس بالانقلاب، واعترفت بنتائجه بما أنها رحبت بالحكومة الجديدة التي عينها الرئيس، ولم تطلب إعادة الحكومة القديمة ولا برلمان الفنوشي، وإن طالبت بحزم بتشكيل حكومة وتوفير برلمان وتحديد سقف زمني لذلك.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الموقف الأميركي يظل «متحفظاً» تجاه قيس سعيد لثلاثة أسباب على الأقل: الأول: قوة اللوبي الإخواني في واشنطن، وتغلغل هذا اللوبي في الحزب الديمقراطي منذ فترة طويلة. الثاني: العقل الأميركي الذي يرى في البرلمان مؤسسة مقدسة، ويعتبر حل برلمان منتخب من الشعب أمراً غير مفهوم وغير مشروع. وقد رأينا كيف كانت ردّة فعل الأميركيين بمختلف اتجاهاتهم عندما حاول بعض أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب اقتحام مبنى الكونغرس. الثالث: أسلوب قيس سعيد في الكلام واتخاذ القرارات والتعامل مع مخاطبيه، وهو أسلوب لا يمكن أن يستسيغه العقل الأميركي ويعتبره أسلوباً غير ديمقراطي. وقد قدمت حادثة صحفيي «نيويورك تايمز» مثالا من «الصدمة الثقافية» أمام هذا السلوك، إذ لا يمكن لصحفي في أميركا أن يقبل بأن يمنع من طرح أسئلته على رئيس أو يجبر على تغييره. ورأينا كيف ناصبت الصحافة الأميركية العداء لدونالد ترامب عندما أساء معاملة بعض الصحفيين. وفي ميدان السياسة الخارجية، تلعب الصحافة دوراً في توجيه القرارات لكنه ليس الدور الحاسم<sup>(10)</sup>.

**ولقد استفاد قيس سعيد من انصراف الولايات المتحدة عن الاهتمام الدقيق بالشأن التونسي؛ بسبب كارثة الانسحاب من أفغانستان التي استحوذت على كل اهتمامات الرئيس الأميركي جو بايدن ومساعديه.**

(10) تعرضت صحفية من صحيفة «نيويورك تايمز» المشهورة إلى ما اعتبرته سوء معاملة عندما طلب منها تغيير حذائها الذي اعتبر غير لائق لمقابلة الرئيس، ثم منعت من طرح أسئلتها عليه، وقامت الصحفية بعد ذلك بنشر سلسلة من المقالات النقدية.

لكن مع نهاية هذه المشكلة، كان من الواضح أن الدبلوماسية التونسية لم تستفد من تلك الفترة لتجد الوسيلة الكفيلة بمواجهة اللوبي الإخواني في أميركا أو مؤسسات ضغط مثل «بيرسن مارسنار» التي يتعامل معها حزب النهضة منذ سنة 2011<sup>(11)</sup>. ومع ذلك، يمكن الجزم بأنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تتخذ قرارات تززع الاستقرار في تونس المحاذاة لليبيا. وما يزعج أميركا أكثر من مصير الديمقراطية هو زعزعة الاستقرار الذي تتوجس أن يكون نتيجة لإجراءات 25 يوليو (تموز). فستواصل الضغط دون قطيعة، وستوقف المساعدات المالية دون القيام بإجراءات ذات طابع عدواني. وهذا هو أيضاً الموقف الأوروبي حالياً.

يتمثل لبّ الخلاف حالياً مع الولايات المتحدة، وأيضاً مع الاتحاد الأوروبي، في معضلة البرلمان. أمام هذه المعضلة الكبرى، يجد قيس سعيد أمامه مسلكين: إما أن يتخذ فيها موقفاً صلباً يقوم على تجميد البرلمان (دون حلّه) إلى نهاية «الحالة الاستثنائية» التي قد تدوم سنة أو سنتين، كما بينّا. وفي هذه الحالة سيظل يواجه ضغوطاً هائلة في الداخل وفي الخارج. وإما أن يناور فيعيد فتح أبواب البرلمان، لكنه يقلص وظيفته التشريعية أو يعطلها.

أشكال عديدة للمناورة متوفرة أمام قيس سعيد. يمكن أن يستند -مثلاً- إلى تقرير محكمة المحاسبات ليلغي نتائج الانتخابات الأخيرة، لكن هذا الإجراء معقد ويتطلب وقتاً طويلاً، ثم إنه يفرض عليه بعد ذلك أن ينظم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها. ويمكن له أن يعتمد مناورة أسهل تتمثل في «تطهير» البرلمان بتنفيذ الأحكام القضائية ضد النواب المروطين في قضايا الفساد والإرهاب وقضايا الحق العام، وهم جميعاً من أنصار حزب النهضة، وبذلك تتغير موازين القوى في البرلمان وتتشكل كتلة موالية له، لكن هذه المناورة تجعله تحت رحمة الأحزاب التي كانت معارضة

(11) تعتبر هذه القضية المشهورة بقضية اللوبيينغ من أخطر القضايا التي تلاحق «النهضة» حالياً، ويتوقع أن يستند إليها الرئيس لإبطال عضوية نوابها في البرلمان، وربما لحلّ الحزب أيضاً، وكانت النهضة قد أبرمت عقوداً مع هذه المؤسسة المتخصصة في العلاقات العامة والاتصال وكانت تحمل اسم (Berson-Mesteller) ثم تحولت سنة 2018 إلى مؤسسة تحمل اسم (BCW = Burson Cohen & Wolfe) بعد اندماجها بمؤسسة أخرى. وقد قدمت النهضة رواية أولى لا تتفي هذا التعامل، لكنها تقول: إنه جاء بمبادرة من أنصارها في الخارج، ثم رواية ثانية تنفي أصلاً علاقتها بالمؤسسة، مع أن مضمون العقد قد نشر على صفحة وزارة العدل الأميركية.



للنهضة. ويمكن له أن يعقد «صفقة» مع حزب النهضة يقبل هذا الحزب بموجبها أن لا يضايق حكمه بمبادرات برلمانية مقابل إعادة الحصانة لنوابه وإيقاف التتبعات العدلية ضدهم. لكن المشكل أن قيس سعيد شخصية تأبى المناورة، وترفض التعامل مع الأحزاب والارتهان لها. لذلك يبدو أنه مصرّ على «الحلّ القضائي».

لنذكر بأن محكمة المحاسبات وهي المكلفة قانونياً في تونس بمراقبة الانتخابات، قد أصدرت تقريراً سنة 2019 يتضمن اتهاماً صريحاً ومفصلاً لحزب النهضة، ولشريكه في الحكم «قلب تونس»، بالحصول على تمويلات أجنبية يشتهب في كونها قد استعملت لتمويل الحملة الانتخابية التشريعية. وحسب القانون التونسي، فإن إثبات التمويل الأجنبي للحملة الانتخابية ينجّر عنه إلغاء عضوية النواب المنتخبين في البرلمان وتنظيم انتخابات جزئية لتعويضهم، بما يعني في هذه الحالة فقدان أغلب البرلمانيين لمقاعدهم (يتضمن البرلمان المجد حالياً «54» عضواً من النهضة و«27» عضواً من «قلب تونس»، بالإضافة إلى عدد آخر من النواب القريبين من هذين الحزبين، تتعلق بهم قضايا مختلفة مثل التهرب الضريبي والتحرش الجنسي). لكن المشكل أن الذين وضعوا هذا القانون في السابق قد أرفقوه بإجراءات طويلة ومعقدة كفيلة بتعطيله. لنلاحظ بداية أن التصدي للتمويل الخارجي للانتخابات هو من المسائل المعقدة في كل بلدان العالم. ففي فرنسا -مثلاً- طرحت شكوك كبيرة حول تمويل الحملة الرئاسية لنيكولا ساركوزي سنة 2007 بتمويلات ليبية، وفتح تحقيق قضائي في ذلك، لكن لم يصدر إلى حدّ اليوم (2021) حكم قضائي نهائي في القضية، بعد عشر سنوات من نهاية العهدة الرئاسية لساركوزي.

هذا ما تراهن عليه حركة النهضة، أن يطول النظر في قضية التمويل الأجنبي لحملة الانتخابية حتى تنتهي المدة النيابية فلا يبقى للأحكام أية فائدة. لذلك يخوض سعيد سباقاً ضدّ الساعة لتطبيق القانون في آجال سريعة، فيصطدم بالمؤسسة القضائية أو جزء مهم منها على الأقل، لا لأنها مساندة للنهضة، ولكن لأنها تعتبر هذا المسعى من سعيد تدخلاً في شأنها، وضرباً لمبدأ فصل السلطات، وإقحاماً لها في معركة ذات طبيعة سياسية، وربما أيضاً أن العديد من القضاة يتذكرون كيف

انتقم منهم حزب النهضة عندما تولى الحكم سابقاً، ففصل عن العمل أكثر من ثمانين منهم سنة 2012. فالمؤسسة القضائية تفضل الالتزام بالإجراءات القضائية العادية، وهي طويلة كما ذكرنا. ويخشى أن يفتح سعيد على نفسه جبهة جديدة إذا أصرّ على مسعاه. وتشير آخر التسريبات أنه ينوي إصدار مرسوم يقضي باختصار الإجراءات القضائية في مادة المخالفات الانتخابية، فيما ترفض المؤسسة القضائية ذلك للأسباب التي بيّناها سابقاً. وهناك سبب آخر غير معلن هو الذي كشف عنه القاضي أحمد صواب، وهو المعروف بانتماؤه اليساري المعادي للنهضة، فقد حذّر في أحد تصريحاته من أنّ محاسبة حزب النهضة أمام القضاء ستؤدي إلى ما دعاه بالسيناريو الجزائري، أي إن الحزب سيردّ بإنزال قواعده إلى الشوارع واللجوء إلى الإرهاب، وتدخل البلاد في حرب أهلية. من جهته، يصرّ قيس سعيد، وهو أستاذ القانون، على أن أي إجراء يقدم عليه ضدّ حزب النهضة لا بدّ أن يستند إلى شرعية قانونية.

## خامساً: معركة النهضة والرئيس

تظل حركة النهضة شوكة في حلق قيس سعيد لأسباب مفهومة ومتوقعة. وكل ما حصل في الحركة خلال الأيام الموالية لحدث 25 يوليو (تموز)، من استقالات ودعوات للمراجعة واعترافات بالخطأ وصراعات بين الصقور والحمائم، لم يكن سوى مناورات ومسرحيات وتقاسم أدوار (وأحياناً مواقف تقيّة من البعض تحسباً لما لا يحمد عقباه). وقوة حركة النهضة مستمدة أساساً من عناصر ثلاثة: **العنصر الأول**: توظيفها للدين واستعماله للتجييش في الأوساط الشعبية والريفية. لكن قيس سعيد بخطابه المحافظ والديني قد انتزع منها هذا السلاح. **العنصر الثاني**: استعمالها لأجهزة الدولة لاستقطاب الطامحين للمناصب، وتوفير الأموال وتوزيعها على الأنصار. لكن الكثير من أنصارها تخلوا عنها منذ 25 يوليو (تموز) 2021، وهؤلاء -في الغالب- هم أنفسهم الذين كانوا مع علي في حزبه «التجمع» وتخلّوا عنه يوم 14 يناير (كانون الثاني) 2011. ويوجد صنف آخر من الأنصار هم الذين استقدمهم الحزب بالآلاف يوم 27 فبراير

(شباط) 2021 إلى الشارع الرئيس في العاصمة، شارع الحبيب بورقيبة. لكن عندما دعا الغنوشي أتباعه إلى الالتحاق به أمام البرلمان يوم 25 يوليو (تموز) لم يحضر منهم إلا بضع عشرات. فبدون حافلات (باصات) مدفوعة الأجر وتوزيع سخي للمكافآت لا يمكن الاعتماد عليهم. وبما أن سعيد قد سيطر على مقاليد الدولة، فقد قطع على حزب النهضة طريق استقطاب أصحاب الأطماع والحصول على الأموال والتصرف فيها.

مع ذلك يبقى **العنصر الثالث** من عناصر القوة لدى هذه الحركة؛ وهي تنظيمها القوي وخبرتها العريقة في مواجهة الأزمات وارتباطاته الخارجية الواسعة. لذلك لا يمكن الاستهانة بأمورها. لكن من المرجح أن خروجها من الحكم ثم فتح ملفات عديدة تدينه، إذا لم يكن في القضاء فعلى الأقل لدى الرأي العام (الاجتياالات والإرهاب، التسفير، الفساد المالي، توظيف مؤسسات الدولة للتجسس... إلخ) ستزيد من إضعافها وإحراجها وإجبارها على أن تبقى في وضع دفاعي وتتجنب المصادمة المباشرة مع قيس سعيد.

ذلك فإن هذه الحركة يمكن -كما قال القاضي أحمد صواب- أن يعيد البلاد مجدداً إلى مربع العنف والإرهاب، لكنه لم يعد قادراً على تكرار المناورة الناجحة التي أقدم عليها سنة 2014، أي أن يختفي عن الأنظار مؤقتاً ويترك في الواجهة أشخاصاً يعملون لفائدته، حتى ينسي المواطنون مسؤولياته في الوضع الحالي، فيخفّ لومهم له ونقمتهم عليه، ثم يعود بقوة إلى الحكم في ثوب جديد قديم<sup>(12)</sup>.

من جهة، يشنّ سعيد حملة شبه يومية ومتواصلة منذ وصوله إلى الرئاسة في 23 أكتوبر (تشرين الأول) 2019، وإن كان يتفادى في السابق ذكرها بالاسم، وهي حملة مؤثرة في الرأي العام بحكم شعبيته، وحتى إذا ما تراجعت هذه الشعبية<sup>(13)</sup>،

(12) عقدت الحركة مؤتمرها العاشر سنة 2016 وحقت نجاحاً اتصالياً بإعلانه قرار «فصل السياسي عن الدعوي»، وهو ما فهم خطأ لدى العديد من العواصم الغربية على أنه إقرار من الحركة بفصل الدين عن السياسية، فلقى ترحيباً من البعض في الداخل والخارج.

(13) حسب مؤسسات سبر الآراء، بلغت هذه الشعبية مستويات قياسية إلى حدّ (90%) من المستجوبين، وهي حالياً في حدود (60%)، وهي نسبة تظل مرتفعة بالرغم من تراجعها.

فآثار هذه الحملة ستظل راسخة. من جهة أخرى، أعيدت إلى السطح كل الملفات التي تورطت فيها حركة النهضة، بصرف النظر عن الصحيح والخطأ فيما يتداول بشأنها، وأهمها ملف تسفير التونسيين للقتال في سوريا، واغتيال الزعيمين اليساريين شكري بلعيد ومحمد براهيم، وسجل لطفي نقض وقاتله<sup>(14)</sup>، والتمويل الأجنبي، وعقود اللوبيينغ مع مؤسسة العلاقات العامة «بيرسن مارستار»، وشبهات فساد عديدة متعلقة بشخصيات من الحزب تولت السلطة... الخ.

ثمة عنصر آخر مهم، هو أنّ الألسنة بدأت تتحرّر من الخوف، وتكشف عن وقائع تدين الحركة من أشخاص كانوا مقربين إليه. على سبيل المثال، صدرت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2021 مذكرات رئيس الحكومة السابق الحبيب الصيد، وهو من رجال الدولة الذين تولوا مناصب مهمة في عهدي بورقيبة وزيين العابدين بن علي، ومن القلائل الذي رضوا بالعمل مع النهضة ورضيت حركة النهضة به. تتضمن هذه المذكرات معلومات خطيرة يقدمها شخص كان محسوباً على هذه الحركة. منها -مثلاً- أنه عين مستشاراً أمنياً في الحكومة الأولى لحزب النهضة، وأن رئيس الحكومة، حمادي الجبالي، طلب منه تكوين جهاز أمني مواز لوزارة الداخلية<sup>(15)</sup>. وبالرغم من أنّ الصيد يقول: إنه رفض القيام بهذا العمل، فلا شيء يمنع من أن يكون حمادي الجبالي، المنتمي سابقاً للجهاز الأمني للنهضة والمورط في تفجيرات النزول سنة 1986، قد يكون أنشأ هذا الجهاز بالاعتماد على غيره. ومنها كشفه عن أنّ قرارات المجلس الأعلى للأمن كانت توجه مباشرة إلى مقرّ حركة النهضة، ولا يحتفظ منها إلاّ بما يحظى بموافقة هذا الحزب<sup>(16)</sup>. ولا يخفى أنّ مجرد نقل هذه القرارات ذات الصبغة السرية إلى أحد الأحزاب، يمثل في ذاته خيانة عظيمة من الشخص أو الأشخاص الذين كانوا يقومون بذلك (أي وزراء النهضة). **ومن أخطر الاعترافات تحميل حركة النهضة بصفة مباشرة مسؤولية إطلاق سراح**

(14) أصدر القضاء أخيراً أحكاماً بالسجن على القتلة وهم من المقربين أو المنتمين للنهضة، بعد أن كان قد أصدر سابقاً أحكاماً بعدم سماع الدعوى.

(15) الحبيب الصيد، في حديث الذاكرة، تونس، 2021، ص241.

(16) المرجع نفسه، ص243.

(1200) إرهابي، فضلاً عن عدد كبير من مجرمي الحق العام، بمقتضى القانون المعروف بالعضو التشريعي، والذي كان يفترض أن يرفع المظالم عن الناس الذين أدينوا ظلماً في العهد السابق. ولا يقتضي هذا القانون مجرد تسريح المتمتعين به من السجن، بل تعويضهم عن كل الفترة التي حوكموا خلالها. بما يعني أن حركة النهضة لم يكتف بدفع تعويضات مالية طائلة إلى أتباعها، بل دفع أموال الشعب إلى (1200) إرهابي أطلق سراحهم ليساهموا لاحقاً في حرب إرهابية طاحنة ضد تونس، كادت تؤدي بها وأضرّت باقتصادها ضرراً بالغاً، وأسفرت عن مئات القتلى والجرحى من القوات الأمنية ومن المواطنين الأبرياء. وبما أن الحبيب الصيد كان مستشاراً أمنياً في الحكومة آنذاك، فقد ذكر في كتابه الوقائع بالتفصيل وحدد بكل دقة أسماء المسؤولين عن هذه الكارثة، وهم: راشد الغنوشي، وحمادي الجبالي، وشخصيتان قريبتان منهما -آنذاك- وهما: عبدالرزاق الكيلاني (عميد المحامين) ورضا بلحاج (أصبح لاحقاً من قياديي نداء تونس ومهندس التقارب بينه وبين النهضة). كما أشار إلى العلاقة بين الإرهابيين الذين نفذوا عمليات باردو وسوسة والحافلة الراسية وما دعاه بالشق المتصلب في حركة النهضة<sup>(17)</sup>.

بصرف النظر عن الإدانة الواسعة لحركة النهضة لدى الرأي العام، وهل سيعقبها صدور إدانات قضائية أم لا، فإنّ الأکید أنّ المتابع لمواقف هذه الحركة والعارف لتاريخها، يدرك هذه الحقائق سلفاً ولا يكاد يحتاج إلى اعترافات أو تسريبات أو تحقيقات قضائية، لأنها وقائع موثقة من خلال أدبيات الحزب ذاته وتصريحات قياداته. لنذكر أنّ «النهضة» تسمية تعين أربعة أشياء: الحزب السياسي الذي حصل على الإذن القانوني بالعمل في 2011، والحزب الذي كان من المقترح تأسيسه سنة 1989، بعد أن أفرج زين العابدين بن علي عن راشد الغنوشي وأنقذه من حبل المشنقة، والحزب الذي أعلن عنه سنة 1981 باسم «حركة الاتجاه الإسلامي» بعد أن اكتشف الأمن التنظيم السري لما كان يسمى بالجماعة الإسلامية،

(17) المرجع نفسه، ص251.

والجماعة الإسلامية التي هي فرع تونسي من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وقد تأسست سنة 1972 أو سنة 1969 حسب ما أصبح يقال أخيراً.

احتفلت حركة النهضة في 2019 بكل صلف وفي تحدٍّ صارخ للقانون التونسي بما أسمته الذكرى الخمسين لتأسيسها، وكانت -آنذاك- منتشية بعودتها إلى السلطة ونتائج الانتخابات التشريعية التي منحتها الأغلبية (النسبية) وتخلصها من غريمها الباجي قائد السبسي (توفي يوم 25 يوليو/تموز 2019) ومن حزبه «نداء تونس» الذي انهار بعد وفاة المؤسس. في لحظة الشعور بالقوة كشفت الحركة النهضة عن وجهه الحقيقي، باعتبارها ليست حزباً من الأحزاب التونسية التي تأسست بعد «الثورة» بمقتضى قرار قانوني، بل تنظيم يتبنى هو نفسه كل تاريخه على مدى خمسين سنة. بما يعني أنه يتبنى تبعيته للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، والعمليات الإرهابية ضد المنشآت السياحية في الثمانينيات، وعمليات الترويع بماء الفرق التي طالت عشرات الأشخاص، ومنهم إمام مسجد الكرم الشيخ الورغي، الذي مات ضحية ذلك، ومنها إنشاء تنظيم سري مسلح بقيادة منصف بن سالم الذي ألف كتاباً كاملاً، عنوانه «سنوات الجمر»، في الحديث عن تفاصيله (كان يظنّ أنّ حكم النهضة لتونس سيستمر إلى الأبد)، قبل أن يقوم حزب النهضة بسحبه من الأسواق ومنع القراء التونسيين من الاطلاع عليه، والتمويلات الخارجية من بعض بلدان الخليج في السبعينيات، ثم من إيران والسودان في الثمانينيات والتسعينيات، والقائمة طويلة. لقد تبنى الحزب من تلقاء نفسه وعلى لسان قياداته وحسب المعطيات الموجودة إلى حدّ الآن، على موقعه الإلكتروني الرسمي ما يكفي لإدانته.

## سادساً: المسار الثالث؟

يبدو الوضع اليوم واضحاً: القوى الغربية، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لن تعارض قيس سعيّد ولن تسانده، وهي مصرّة على تحديد سقف زمني للمرحلة الانتقالية وتوافر دستور وحكومة وبرلمان، دون المطالبة باستعادة حكومة المشيشي أو برلمان الغنوشي، ولا حتى المحافظة على دستور 2014. وبقاء هذه القوى على حياد

يعني أيضاً عسر حصول تونس على مساعدات وقروض أجنبية ذات أهمية، في ظرف تمر فيه المالية العمومية بضغط هائلة وغير مسبوق، تجعلها في حاجة ماسة وسريعة إلى أموال كهذه.

أما في الداخل، فإنّ مراهنه حركة النهضة على أن تكون فترة سعيد قوساً عابرة، تنسى الشعب مآسي المرحلة السابقة ومسؤوليات الحركة فيها، فتعود بعدها بقوة متخلصة من الاتهامات والإدانان، كما حصل سابقاً بعد تجربة الحوار الوطني والحكومة الانتقالية لمهدي جمعة، ويقتنع الناس بأن ديمقراطية فاسدة مع النهضة أفضل من ديكتاتورية جديدة مع سعيد. لكن هذه المراهنه تبدو غير مضمونة النتائج، لأنّ الوضع الحالي غير الوضع مع حكومة مهدي جمعة الذي لم يكن يحمل عداوة لحركة النهضة، ولا مشروعاً بديلاً عن الحكم السابق. ثم إنّ حركة النهضة تنسى أنّ اللعبة ليست ثنائية بينها وبين الرئيس، بل هناك لاعب ثالث يمكن أن يكون له ثقل كبير ويخلط كل الأوراق. ففي تجمع عمالي ضخّم انتظم يوم 4 ديسمبر (كانون الأول) 2021 بمناسبة الذكرى السنوية لاغتيال الزعيم النقابي والوطني فرحات حشاد بأيدي قوات الاستعمار، أعلن الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، أمام حشود بأكثر من (8000) نقابي، حسب الإحصاء الذي نشرته وزارة الداخلية، عن «الخيار الثالث» الذي يتضمن موقفاً نقدياً (دون قطيعة) من الرئيس، لكنه يقوم أيضاً على مبدأ اللاعودة إلى الوراء في كل الحالات، أيّ اللاعودة إلى وضع تتحكم فيه النهضة، كما دأبت على ذلك خلال العشرية الفارطة. لا ننسى أنّ الاتحاد هو الذي تصدّى لهيمنة النهضة أثناء حكمها المباشر في عهد الترويك، وأنّ ذكرى اغتيال حشاد هي أيضاً ذكرى المحاولة اليائسة التي قام بها حزب النهضة في اليوم نفسه من سنة 2012 لاحتلال المقر المركزي للاتحاد والسيطرة عليه، وهو الحدث الذي بقي راسخاً في أذهان النقابيين، يدفعهم إلى الاحتراز دائماً من حزب النهضة ومن العودة مجدداً إلى مربع حكمه<sup>(18)</sup>.

(18) تضمن كتاب الحبيب الصيد المشار إليه سابقاً معطى جديداً في هذه القضية، فقد لمح إلى أنّ السلطات الأمنية التي كانت آنذاك تحت إمرة «النهضة» تمدت ترك المقر دون حماية لتفسح المجال للمحتجين للاقتحامه.

إنّ احتفال حركة النهضة سنة 2019 بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وما تضمنه من تحدّ صارخ لا للرئيس سعيد، بل للشعب التونسي وللنقابيين وللقوانين التونسية، باعتباره تبنياً لِمَاضٍ من العنف، هو أكبر إداة للحركة، اقترفته بنفسها على نفسه، وألغى الآمال التي برزت مع مؤتمرها سنة 2016 بأن تتحول إلى حزب سياسي عادي مفصول عن الأيديولوجيا الإخوانية العنيفة والرافضة لفكرة الدولة الوطنية، وعن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وعن الماضي الإرهابي الذي تورطت فيه سابقاً.

لعلنا نستشهد هنا بكتاب مركز المسبار للدراسات والبحوث في دبي، كان قد نشره سنة 2009 ثم أعاد نشره بعد 17 ديسمبر (كانون الأول) / 14 يناير (كانون الثاني). لقد فتح المركز المجال لقيادات تاريخية للحركة للقيام بمراجعة بكامل الحرية، وأقروا جميعاً بأخطاء الماضي، وبالانتماء سابقاً للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين. كتب السيد محمد قوماني - مثلاً - الذي عيّن بعد 25 يوليو (تموز) منسقاً للحزب، ما يلي:

«يبدو أن قرار الجماعة الانضمام إلى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين كان مبكراً، ولم يبن على دراسة معمقة لتجربة هذه الحركة، إذ تعامل المؤسسون مع الإخوان من موقع الانبهار والاستهلاك وليس من موقع النقد والاستئناس، وقد شكلت كتابات أعلام الإخوان المسلمين وخصوصاً سيد قطب وشقيقه محمد قطب، ومؤلفات عبد القادر عودة، وفتحي يكن، مادة أساسية في تكوين الجيل الأول من المنتمين إلى الحركات الإسلامية في تونس. ولذلك كان نقد الفكر الإخواني في مقدمة موضوعات الخلاف الذي عرفته الجماعة مبكراً»<sup>(19)</sup>.

وفي التقديم الذي قدمناه لهذا الكتاب عرضنا على الإسلاميين التونسيين الحلّ الوحيد الممكن لمعضلتهم هذه:

(19) من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص 277.



«تجاوز الإسلامية التونسية المشروع الإسلامي الذي اقتبسته عند انطلاقتها من الحركة الدولية للإخوان المسلمين، وإقامة مشروع إسلامي إصلاحي بديل عنها، يعيد التواصل بجذور الحركة الإصلاحية التونسية»<sup>(20)</sup>.

## الخاتمة

والسؤال: إذا كانت مسألة الارتباط بالإخوان مسألة مطروحة منذ تكوين الحركة في الستينيات، وإذا كان مقترح إعلان الانفصال عن هذه المرجعية قد طرح على الحركة منذ 2011، وإذا كانت الحركة تظاهرت بتحقيق هذا الانفصال في مؤتمرها سنة 2016 دون أن تمضي في تحقيقه فعلاً، أي إذا كنا قد أمضينا نصف قرن في مناقشة هذه القضية، وحركة النهضة تناور وتناق وتكر وتقر، فكم سننتظر من سنين آخر لحسم المسألة، وكم سيبقى وضع البلاد معلقاً ومصير الشعب معطلاً لأن الحركة لم تحسم أمرها؟ وعلى افتراض أن الحركة ستنتهي يوماً ما إلى الاستجابة لهذا المطلب، فما الفائدة التي ستجنيها البلاد والشعب من حكمها، وما المكاسب التي يمكن أن تحدثها، والحال أن ما من فرصة شهدتها البلاد لتحقيق بعض الإصلاحات إلا وكانت مسألة الإسلاميين عائقاً لتقدمها، من الإصلاحات الجزئية التي أعلنها بورقيبة سنة 1981، إلى وعود التغيير التي أطلقها بن علي سنة 1987، ولا أحد يمكن أن يجزم بما كان قد يتحقق منها لو أن حزب النهضة لم يقرر الدخول في مواجهة معه، فلنا أن الجزائر ستسقط في حكم الإسلاميين، ثم أخيراً الإصلاحات «الثورية» التي طرحت سنة 2011 ويتحمل حزب النهضة المسؤولية الأولى، وإن لم تكن الوحيدة، في إجهاضها مع حلفائه، طوال العشرية السابقة؟

(20) المرجع نفسه، ص 14-15.